



آداب

ISSN 0302- 8844  مجلة كلية الآداب جامعة الخرطوم

مجلة علمية نصف سنوية محكمة. تصدر عن كلية الآداب – جامعة الخرطوم



العدد 55

المجلد 2

يوليو 2026



آداب



ISSN 0302- 8844

مجلة كلية الآداب جامعة الخرطوم

مجلة علمية نصف سنوية محكمة. تصدر عن كلية الآداب – جامعة الخرطوم

العدد ٥٥ المجلد ٢. يوليو ٢٠٢٦

هيئة التحرير	الهيئة الاستشارية
رئيس التحرير أ.د. صديق مصطفى الريح مدير التحرير أ.د. أزهرى مصطفى صادق علي أعضاء هيئة التحرير أ.د. الصادق يحيى عبد الله د. محمد الفاتح حياتي د. عفاف محمد الحسن د. رشا البارودي د. نادرة عبد الله علي د. وليد نورالدائم د. أحمد عبد المنعم سكرتارية المجلة أ. وليد مدثر أ. سارة مأمون	أ.د. فدوى عبد الرحمن علي طه أ.د. علي عثمان محمد صالح أ.د. جلال الدين الطيب أ.د. رقية السيد الطيب العباس أ.د. حمد النيل محمد الحسن أ.د. الحسين النوريوسف أ.د. يحيى فضل طاهر أ.د. مبارك حسين نجم الدين د. يونس الأمين د. محاسن حاج الصافي د. حسن علي عيسى
تعلنون إلى رئيس التحرير: كلية الآداب جامعة الخرطوم، ص. ب ٣٢١ أو البريد الإلكتروني: Journal.art@uofk.edu أو siddig.alrattyah@uofk.edu	

المحتويات

القسم العربي

١	 أثر القرآن الكريم في اللغة العربية. د. عبد القادر محمد أحمد
٢٥	 مسائل صرفية من كتاب (مجالس العلماء) للإمام أبي القاسم الزجاجي. محي الدين محمد جبريل محمد
٣	 المعلقات السبع جدليتا الرواية والتعليق. د. أبو هداية محمد إسماعيل محمد. أ. د. يوسف محمد توتو محمد
٥٨	 علي
٩٤	 ٤. هندسة الاختبارات اللغوية من معايير الصدق والثبات إلى تحديات التطبيق (دراسة تحليلية في ضوء بطاقة تحليل). د. سعيدة عمر محمد ثاني
١٥٢	 ٥. منطقة الحلاوين في ظل الدولة السَّائِرَة ١٥٠٤ - ١٨٢١ م. د. محمد الفاتح حياتي
١٧٧	 ٦. الجذور السوسيو-اقتصادية للصراع في السودان: مراجعة تحليلية نقدية للأدبيات المعاصرة ٢٠٢٠ م - ٢٠٢٥ م
١٩٦	 د. بابكر عيسى أحمد محمد
	 ٧. الخطوط الحديدية السعودية في منتصف القرن العشرين: دراسة تحليلية لأبعادها الإدارية والاقتصادية
	 وأثرها التنموي (١٣٦٦ هـ - ١٣٧٥ هـ / ١٩٤٧ م - ١٩٥٥ م). د. حمد بن محمد صالح الصيخان

القسم الأجنبي

8. Artificial Intelligence -Assisted Translation and the Future of Professional Translators (Descriptive and analytical Study). Dr .Muntasir Mohammed Elhadi Elnor Mohammed.	244
9. Talent and Torment: The Emotional Burden of Literary Genius in Modern Sudanese Writing. Eiman Abbas El-Nour, Adil Babikir.....	285
10. Tempestuous Relations: Adaptation as Textual Movement in Césaire's Une Tempête Suha Anam	310

قواعد النشر وشروطه

آداب مجلة علمية محكمة تصدر في يناير ويوليو من كل عام عن كلية الآداب جامعة الخرطوم وتقبل البحوث في مجالات الآداب والفنون والعلوم الإنسانية باللغة العربية والإنجليزية والفرنسية مع مراعاة الآتي:

١. ألا يكون البحث المقدم للمجلة قد نشر أو قدم للنشر في مكان آخر.
٢. تخضع البحوث المنشورة في هذه المجلة للتحكيم العلمي الذي يتولاه أساتذة مختصون وفق ضوابط موضوعية.
٣. تسلم نسختان مطبوعتان من البحث على معالج نصوص (حاسوب) مع أسطوانة مدمجة تحتوي على البحث. أو ترسل على البريد الإلكتروني journal.art@uofk.edu أو prof.siddig.alrayyah@gmail.com.
٤. يراعى في البحث ألا يتجاوز ١٠,٠٠٠ كلمة، وألا يقل عن ٥٠٠٠ كلمة، ويرفق الباحث مستخلصاً باللغتين العربية والإنجليزية لبحثه بما لا يتجاوز صفحة واحدة (٢٠٠) كلمة، ويذيل هذا المستخلص بما لا يزيد على خمس كلمات مفتاحية تبرز أهم المواضيع التي يتطرق إليها البحث. ويراعى أن تحتوي الصفحة الأولى من البحث على عنوان البحث واسم الباحث، والجامعة أو المؤسسة الأكاديمية وعنوان البريد والبريد الإلكتروني باللغتين العربية والإنجليزية.
٥. تنشر المجلة مراجعات الكتب بحدود (٢٠٠) كلمة، على ألا يكون قد مضى على صدور الكتاب أكثر من عامين، ويدون في أعلى الصفحة عنوان الكتاب واسم المؤلف ومكان النشر وتاريخه وعدد الصفحات. وتتألف المراجعة من عرض وتحليل ونقد، وأن تتضمن المراجعة خلاصة مركزة لمحتويات الكتاب. مع مراعاة الاهتمام بمناقشة مصداقية مصادر المؤلف وصحة استنتاجاته.
٦. أن يوثق البحث علمياً بذكر المصادر والمراجع التي اعتمدها الباحث في نهاية البحث. وترتب المراجع في نهاية البحث هجائياً على ألا تحتوي قائمة المراجع إلا على تلك التي تمت الإشارة إليها في متن البحث. يشار إلى جميع المصادر في متن البحث بالطريقة التالية (اسم العائلة. سنة النشر. الصفحة أو الصفحات) مثال: (صديق، ٢٠١٤، ١٤). وتوثق في قائمة المراجع والمصادر كما يلي:
للكتب وبحوث المؤتمرات:
● أحمد بدوي، أسس النقد الأدبي عند العرب، القاهرة، دار نهضة مصر، ١٩٦٤م.
للمقالات والفصول في الكتب:
● قاسم المومني، "علاقة النص بصاحبه دراسة في نقود عبد القاهر الجرجاني الشعرية"، عالم الفكر، الكويت: العدد الثالث يناير/مارس ١٩٩٧م، ١١٣-١٢٨.
٧. يراعى في المراجع الأجنبية النمط نفسه
٨. تعبر البحوث التي تنشرها المجلة عن آراء كاتبها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة أو أية جهة أخرى يرتبط بها صاحب البحث.
٩. لهيئة التحرير الحق في إدخال التحرير والتعديل اللازمين على الأبحاث. وتعد هيئة التحرير رأي محكم المقال نافذاً بالنسبة لنشر البحث أو عدمه أو إدخال التعديلات التي يوصي بها المحكم.
١٠. لا تقبل البحوث والدراسات التي تعد لإكمال مطلوبات إجازة الرسائل الجامعية (الدكتوراه).
١١. لهيئة التحرير الحق في رفض أي بحث مقدم لها دون إبداء الأسباب.
١٢. دفع رسوم النشر المقررة على الباحثين غير السودانيين والسودانيين بالخارج أو من خارج الجامعة كل على حسب فنته.

مسائل صرفية من كتاب (مجالس العلماء) للإمام أبي القاسم الزجاجي

محبي الدين محمد جبريل محمد

أستاذ مشارك، جامعة الجزيرة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم اللغة العربية

المستخلص

تناولت هذه الدراسة بعضاً من المسائل الصرفية التي وردت في كتاب (مجالس العلماء) للإمام أبي القاسم الزجاجي، وهدفت إلى التعريف بالزجاجي والوقوف على بعض المسائل الصرفية في كتابه وتحليلها ومعرفة آراء النحاة فيه. كما هدفت إلى التعريف بقيمة كتاب (مجالس العلماء) لا سيما وأن مؤلفه أحد الأعلام في النحو العربي ومرجعاً فيه، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى عدة نتائج منها: أنها أظهرت أسلوب علماء العربية الأوائل في مناظراتهم وطرائقهم في التعليل والقياس، كما أظهرت آراءهم في بعض المسائل الصرفية. هذه المجالس عبارة عن مناظرات ومحاورات وجدال لغوي تم بين العلماء، وأوصت الدراسة: دراسة كتاب (مجالس العلماء) واستخراج الجوانب البلاغية والصوتية فيه.

الكلمات المفتاحية: الصرف، مجالس العلماء، مناظرة

Abstract

This study dealt with some morphological issues that were mentioned in the book (Majlis al-Ulama) by Imam Abi al-Qasim Al-Zajaji, I aimed at introducing Al-Zajaji and standing on some grammatical issues in his book then analyzing them and identifying the views of grammarians in it. And I aimed to identify the worth of (Majlis al-Ulama) book's and it relates to the book of Arab heritage books that has a great scientific value among grammarians, particularly since its authors are one of the most prominent in Arabic grammar and a reference in it, the study followed a descriptive analytical method and revealed several findings, including: As shown in their style and methods in reasoning and measuring on some issues of morphologic, These Majlis are debates, dialogues, and linguistic debate that took place between scholars. The study recommended studying the book (Majlis Al-Ulama) and extracting the eloquence and phonological aspects in it.

Keywords: Morphology, Scholarly Assemblies, Dialogue

مقدمة:

هذه دراسة مختصرة لأحد كتب التراث العربي لواحد من أعلام هذه الأمة، الذي بذل جهداً في خدمة اللغة العربية؛ ألا هو أبو القاسم الزجاجي شيخ العربية في عصره، وكل من درس حياة هذا العالم وقرأ آثاره وتراثه أكبر الرجل وقدر علومه، ورأى فيه العقل الواسع والفكر الخصب والعبقرية العجيبة؛ فجاءتنا دراستنا هذه الموسومة بـ: مسائل صرفية من كتاب (مجالس العلماء) للزجاجي، وتنبع أهميتها من أهمية الكتاب ومؤلفه؛ فالكتاب له أهمية علمية وشهرة واسعة إذ فيه الفقه والتفسير واللطائف اللغوية والنحوية، وفيه آراء العلماء المختلفة، وهدفها تبين قيمة كتابه وتحليل بعض من المسائل الصرفية التي وردت فيه، مستعينة بالمنهج الوصفي التحليلي، وجاءت الدراسة في مقدمة وفصلين يتبع ذلك الخاتمة وما فيها من نتائج وتوصيات، ثم فهرس المصادر والمراجع.

الفصل الأول

سيرة الإمام أبي القاسم الزجاجي

وفيه مبحثان:

١. سيرة أبي القاسم الزجاجي.
٢. كتاب مجالس العلماء وقيمه العلمية

أولاً: اسمه

هو الإمام النحوي شيخ العربية في عصره أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي، الشهير بالزجاجي (الذهبي، ١٩٨٥ م، ١٥/٤٧٥).

ثانياً: تاريخ ميلاده ومكانه

لم تذكر كتب التراجم تاريخ ولادته، إلا أنهم ذكروا مكان ميلاده، فقد ولد الزجاجي في نهاوند. (الحموي، ١٩٩٥ م، ٣١٣/٥) قال ابن خلكان: "أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي النحوي البغدادي داراً ونشأة، النهاوندي أصلاً ومولداً". (ابن خلكان، ١٩٩٤ م، ١٣٦/٣) وقال الزركلي: "أبو القاسم: شيخ العربية في عصره، ولد في نهاوند ونشأ في بغداد وسكن دمشق" (الزركلي، ٢٠٠٢ م، ٢٩٩/٣).

ثالثاً: شهرته بالزجاجي

اشتهر هذا الإمام بين أهل العلم المتقدمين والمتأخرين بـ(الزجاجي) قال ابن العماد الحنبلي: "أبو القاسم الزجاجي نسبة إلى الزجاج، وشيخه أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، وسمي بذلك لأنه كان يخرط الزجاج، ثم تعلم الأدب وترك ذلك". (ابن العماد الحنبلي، ١٩٨٦ م، ٢١٩/٤) وقال ابن قنفذ: "ونسب إلى شيخه الذي كان يخرط الزجاج - واحدة زج بكسر الزاي - يجعل في أسفل الرمح" (ابن قنفذ، ١٩٨٣ م، ٢٠٢).

رابعاً: ثقافته وعلومه

طاف الزجاجي كثيراً من البلدان طالباً للعلم، وأقام في بغداد مدة ينهل من علمها ومن فضل علمائها؛ فكانت ثقافته نموذجاً من ثقافة العلماء في القرن الرابع؛ وهو القرن الذي حفل بتناج خصب للعقلية الإسلامية في قمة نضجها وريقها. (السمعاني، ١٩٦٣ م، ٢٧٢/٣) فقد تفنن في العلوم الإسلامية؛ كان عارفاً بالتفسير وبأصول الدين والحديث ومعانيه وفقهه والفرائض ودقائق الاستنباط والعربية وعلم الكلام وغيرها، فله إلمام بكثير من العلوم التي كانت معروفة في عصره إمام الخبير، لا سيما المسائل الأدبية والنحوية وفنون الشعر، ولما تكونت شخصيته النحوية وثبتت

معالمها، ترك بغداد إلى الشام.

خامساً: مذهبه النحوي

اختلف المترجمون في مذهب الزجاجي النحوي، فنسبه الزبيدي إلى البصريين ووضعه في الطبقة العاشرة من طبقاتهم (الفيروزآبادي، ٢٠٠٠م، ١٨٠)، بينما أخرجه ابن النديم منهم، وضمه إلى من خلطوا بين المذهبين وتبعه القفطي في ذلك، فذكر أن طريقته في النحو متوسطة؛ فلا هي بصرية ولا هي كوفية، ولعل هذا الحكم هو أصدق الأحكام وأقرب إلى حقيقة مذهب الزجاجي. وقد بين الزجاجي مذهبه بنفسه حين قال في كتابه (اللامات) وهو يتكلم عن (أل) المعرفة: "ونقول في هذا الفصل ما قاله المازني قال: إذا قال العالم المتقدم قولاً فسييل من بعده أن يحكيه، وإن رأى فيه خلافاً أبان عنه ودل على الصواب، ويكون الناظر في ذلك خيراً في اعتقاد أي المذهبين بان له فيه الحق" (الزجاجي، ١٩٨٥م، ٤٢). وقد اتضح عدم تعصبه أيضاً في روايته عن البصريين والكوفيين في كتابه (الأمالي) دون تفريق أو تمييز بينهما. والناظر في آرائه النحوية يجد أنه وافق في معظمها البصريين، ووافق في بعض منها الكوفيين، ونفذ إلى آراء جديدة في بعضها؛ فهو بغدادي يميل إلى مذهب البصري كشيخه الزجاج من غير تعصب على الكوفيين.

سادساً: آثاره العلمية

كان الزجاجي من أنشط علماء عصره تعليماً وتعليماً وشملت تأليفه النحو والصرف واللغة والعروض والأدب. ومن مؤلفاته: مجالس العلماء - وهو موضوع دراستنا هذه - والكافي (السيوطي، د: ت، ٧٧/٢)، وحروف المعاني، وأسرار النحو، وشرح رسالة سيوييه، والأذكار بالمسائل الفقهية، وشرح أسماء الله الحسنى، وغيرها.

قال ابن النديم: "وله من الكتب كتاب القوافي" (ابن النديم، ١٩٩٧م، ١٠٧) وهو كتاب

في معرفة أنواع الشعر وقوافيه (الإشبيلي، ١٩٩٨ م، ٢٨١)، وفي الأعلام: "له كتاب: الجمل الكبرى والإيضاح في علل النحو والزاهر في اللغة، وشرح الألف واللام للمازني، وشرح خطبة أدب الكاتب، والمخترع في القوافي، والأمالى واللامات والمجالس طبع باسم (مجالس العلماء) والإبدال والمعاقبة والنظائر (الزركلي، ٢٠٠٢ م، ٣/٢٩٩).

وقال الصفدي: "وله كتاب الإيضاح في النحو وشرح خطبة أدب الكاتب والمخترع في القوافي والكافي في النحو وكتاب اللامات كبير، وشرح كتاب الألف واللام للمازني في النحو وله أعمال حسنة جامعة لفنون الأدب من النحو واللغة والأشعار والأخبار (الصفدي، ٢٠٠٠ م، ١٨/٦٧).

وقال ابن الأنباري: "ألف كتباً حسنة، منها كتاب الجمل المشهور في أيدي الناس وكتاب الإيضاح وكتاب شرح خطبة أدب الكتاب لابن قتيبة، إلى غير ذلك من الكتب، وكان من طبقة أبي سعيد السيرافي وأبي علي الفارسي". (ابن الأنباري، ١٩٨٥ م، ٢٢٧) إلا أن أبا علي كان يقول: "لو سمع أبو القاسم الزجاجي كلامنا في النحو، لاستحيا أن يتكلم فيه". (ابن عساكر، ١٩٩٥ م، ٣٤/٢٠٣) إشارة إلى أنه ما بلغ في النحو منزلتهم، فهو يغض من قدر الزجاجي، وأرى أن هذا لا يغض من قدر الزجاجي، ولا ينال من مكانته التي تبوأها بعلمه وثقافته ومؤلفاته المتعددة، ومعلوم عن أبي علي الفارسي مقولته المشهورة في طعنه على الرماني: "إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء" (الفيروزآبادي، ٢٠٠٠ م، ٢١١).

وكتابه (الجمل) من الكتب المباركة لم يشتغل به أحد إلا وانتفع به، ويقال أنه صنفه بمكة - حرسها الله تعالى - وكان إذا فرغ من باب طاف أسبوعاً ودعا الله تعالى أن يغفر له، وأن ينفع به قارئه.

سابعاً: شيوخه

تتلمذ الزجاجي على مجموعة من الأئمة الذين صار لهم الأثر في تكوينه الفكري ونضجه العلمي، قال ابن عساكر: "عبد الرحمن بن إسحاق أبو القاسم الزجاجي النحوي تلميذ أبي إسحاق من أهل بغداد سكن طبرية وحدث بدمشق عن محمد بن العباس اليزيدي وأبي الحسن علي بن سليمان الأخفش وإبراهيم بن السري الزجاج وأبي بكر بن دريد وأبي عبد الله نفطويه وأبي بكر بن الأنباري وأبي عبد الله الحسين بن محمد الرازي وأبي علي الحسن بن علي العنزي" (ابن عساكر، ١٩٩٥ م، ٣٤/٢٠٢). فهو تلميذ العلامة أبي إسحاق إبراهيم ابن السري الزجاج، المعروف بابن السراج، فإنه كان أحد العلماء المذكورين، وأئمة النحو المشهورين، وإليه انتهت الرئاسة في النحو بعد المبرد، وله مصنفات حسنة، وأحسنها وأكبرها كتاب الأصول؛ فإنه جمع فيه أصول علم العربية، وأخذ مسائل سيويه ورتبها أحسن ترتيب وكان ثقة.

ثامناً: تلاميذه

تتلمذ على يد الزجاجي خلق كثير من أفذاذ العلماء، قال ابن عساكر: "روى عنه أحمد بن علي الحبال الحلبي وأبو الحسن السيتي وعبد الرحمن بن عمر بن نصر وأبو محمد بن أبي نصر وأبو بكر أحمد بن محمد بن أحمد بن سلمة بن شرام النحوي وأبو الحسن بن علي السقلي" (ابن عساكر، ١٩٩٥ م، ٣٤/٢٠٢).

أخيراً: وفاته

ذكرت كتب التراجم أن وفاة الزجاجي كانت بطبرية في رمضان سنة أربعين وثلاث مئة (الذهبي، ١٩٨٥ م، ١٥/٤٧٦).

المبحث الثاني

كتاب مجالس العلماء وقيمه العلمية

أولاً: هذا الكتاب القيم (مجالس العلماء) من ذخائر التراث العربي، مؤلفه أبو القاسم الزجاجي، وحققه عبد السلام محمد هارون، وسماه السيوطي في الأشباه والنظائر (غرائب مجالس النحويين الزائدة على تصنيف المصنفين) (السيوطي، ١٩٨٤م، ٣ / ٧٨). وقد ذكر عبد السلام هارون محقق الكتاب أن الكتاب نسب إلى أبي مسلم محمد بن أحمد بن علي كاتب الوزير أبي الفضل، والأصح أنه للزجاجي؛ معتمداً في ذلك على نصوص من الأشباه والنظائر للسيوطي وخزانة الأدب للبغداد، و(مجالس العلماء) كتاب موسوعي يحتوي على معارف متنوعة ومسائل مختلفة؛ ففيه علوم القرآن والفقه والأنساب والشعر، ولكنه منصب بصفة خاصة على اللغة والنحو والصرف.

ثانياً: حجم الكتاب: طبع الكتاب في مجلد واحد وهو يقع مع مقدمة المحقق والفهارس في ثلاثمائة وأربع وأربعين صفحة من القطع المتوسط، وفيه مائة وستة وخمسون مجلساً، والمجلس الواحد يشغل في الكتاب صفحة إلى ست صفحات على الأكثر.

ثالثاً: تعريف المجلس: يعني به المؤلف اجتماع رجلين أو أكثر للحديث في مسألة علمية، وربما وجد حكم يفصل بينهما، وقد يكون الحديث بحضور أمير أو وزير أو طلاب علم. وهذه المجالس إما على سبيل المناظرات وإما على سبيل الاستفهام.

رابعاً: القيمة العلمية للكتاب: يشتمل الكتاب على ضروب شتى من علوم العربية، ويضم كثيراً من المسائل اللغوية والنحوية الدقيقة التي تناسب المتقدمين في علم العربية، وعدد من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين، أو بين نحاة المدرسة الواحدة، وفي الكتاب تمرينات نحوية

وصرفية تدعو إلى التفكير وتفتيق الأذهان، ويظهر أسلوب علماء العربية في مناظراتهم وطرائقهم في التعليل والقياس، ولا يخلو الكتاب من الفوائد التاريخية؛ كأن يدل مجلس على تتلمذ رجل على رجل آخر، أو سماعه منه أو معاصرته له، كما أظهر الكتاب جانباً من عادات العرب وطبائعهم وحياتهم الاجتماعية بصفة عامة حتى زمن تأليف الكتاب.

خامساً: شخصية الزجاجي ومنهجه في كتابه: إن قارئ الكتاب لا يستطيع التعرف على شخصية مؤلفه؛ وذلك لأن الزجاجي يذكر المجلس متضمناً المسألة والذين اختلفوا فيها وحججهم وانتصار بعضهم على بعض دون أن يذكر رأيه في تلك المسألة، ولعله أراد الموضوعية في ذلك، وقد يعلّق نادراً؛ ومن ذلك تعليق موجز له بعد أبيات ليحيى اليزيدي في المجلس الثالث والثلاثين بعد المائة. كما لم يرتب الزجاجي مجالسه زمنياً، ولم يقسم كتابه إلى أبواب أو فصول؛ وهذا ما جعل موضوعات مجالسه مختلطة دون نظام معين، وربما دل هذا على أنه أملى مجالسه من ذاكرته أو أنه كتبها في أوقات متباعدة، وقد يكون هذا عن قصد للتنويع على القارئ وجرياً على عادة المؤلفين القدماء في تلك العصور في عدم تطبيق قواعد البحث العلمي الحديث التي تلزم الباحث بترتيب المعلومات، والله أعلم.

سادساً: علاقة المدرسة البغدادية بمجالس الزجاجي: الزجاجي من المدرسة البغدادية التي تأخذ تارة بآراء البصريين وتارة بآراء الكوفيين، وهي مدرسة جاءت متأخرة والنحو قد وضعت قواعده؛ فاهتمت بالتعليلات؛ وهذا قد يفسر حرص الزجاجي على جمع هذه المجالس المملوءة بالتعديلات اللغوية والنحوية والصرفية.

أخيراً: مصادر المجالس: من المصادر التي جمع منها الزجاجي ما جاء في مجالسه الرواية مشافهة عن شيوخه، فيسند بعض مجالسه لمن سمعها منهم؛ كأن يقول (حدثني أو أخبرنا) أو نحوهما، ومن الذين روى عنهم: محمد اليزيدي، وعلي بن سليمان الأخفش، وأبو بكر الخياط، وابن

شقيق، وأبو القاسم الصائغ، وأبو جعفر، ومحمد بن الحسن بن دريد، وأحمد بن عمرو الحنفي، وأحمد بن عبد الله بن مسلم بن قتيبة، وغيرهم.

الفصل الثاني

مسائل صرفية من كتاب (مجالس العلماء) للزجاجي

وفيه تسع مسائل على النحو التالي:

- ١ / مسألة مفرد (كمء) وجمعه.
 - ٢ / مسألة: التذكير والتأنيث في كلمة (الفردوس).
 - ٣ / مسألة ألف (علقى).
 - ٤ / مسألة رد الياء إلى الواو..
 - ٥ / مسألة أصل (طيف).
 - ٦ / مسألة كلمة (الشراء) ممدود أو مقصور.
 - ٧ / مسألة حذف التاء من (زوج).
 - ٨ / مسألة (أولق) ينصرف أو لا ينصرف.
 - ٩ / مسألة وزن (نكتل).
- مسألة مفرد (كمء) وجمعه:

جاء في مجلس المنتجع بن نهان مع أبي خيرة، حدثني أبو زيد قال: "قال منتجع: كمء وكمأة للجميع، فقال أبو خيرة: كمأة للواحد وكمء للجميع، مثل تمرة وتمر، قال: فمر بهم رؤية فسألوه فقال كما قال منتجع، وقال الأصمعي كما قال أبو خيرة، وقال أبو زيد: قد يقال كمأة

وكم" (الزجاجي، ١٩٨٣ م، ٨).

هذا المجلس يدور حول كلمة (كم) أهو مفرد أم جمع، وضبط (الكَمَّة) بفتح الكاف وتسكين الميم وفتح الهمزة، وهي جمع (كَم) بفتح ثم سكون ثم همز، والكَمَّة نبت لا أوراق له ولا ساق يوجد في الأرض بغير زرع، يؤكل مطبوخاً ونيئاً، يقول الخليل: "نبت ينقض الأرض فيخرج كما يخرج الفُطْرُ واحداً: كمء والجميع: الكَمَّة وثلاثة أكمؤ" (الخليل، ١٤٠٨ هـ، ٥/٤٢٠). والعرب تسميه: جذري الأرض (الزبيدي، د: ت، ١/٤٠٨)، قال السمين الحلبي: "كَمء للجمع وكَمَّةً للواحد" (السمين، ١٤٠٣ هـ، ٦/٤٢٧). وقال أبو حيان: "يكون فيه الواحد بغير هاء وجمعه بالهاء لقول بعض العرب: كمء للواحد وكَمَّةً للجمع" (أبو حيان، ١٤٢٠ هـ، ٥/٢٧٣). وقال أبو البقاء الكفوي: "كل اسم جنس جمعي فإن واحده بالتاء وجمعه بدونها ك(سدر) و(سدره) و(نبق) و(نبقة) إلا لفظين وهي (الكَمَّة) جمع (كمء) و(الفقعة) جمع (فقع) وهو ضرب من الكَمَّة، وهذا من النوادر" (الكفوي، د: ت، ٣٣٣). وقال ابن الأثير: "الكَمَّة معروفة وواحدها كَمء على غير قياس، وهي من النوادر فإن القياس العكس" (ابن الأثير، ١٩٧٩ م، ٤/٣٥٧). قال ابن القيم: "قال ابن الأعرابي: الكَمَّة: جمع، واحده كمء، وهذا خلاف قياس العربية، فإن ما بينه وبين واحده التاء فالواحد منه بالتاء، وإذا حذفت كان للجمع، وهل هو جمع، أو اسم جمع؟ على قولين مشهورين، قالوا: ولم يخرج عن هذا إلا حرفان: كَمَّة وكمء، وَحَبَّاءٌ وَحَبَّاءٌ، وقال غير ابن الأعرابي: بل هي على القياس: الكَمَّة للواحد، والكمء للكثير، وقال غيرهما: الكَمَّة تكون واحداً وجمعاً، واحتج أصحاب القول الأول بأنهم قد جمعوا كَمءاً على أكمؤ (ابن القيم، ١٩٩٤ م، ٤/٣٣٠)، قال الشاعر:

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤًا وَعَسَاقِلًا وَلَقَدْ مَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ

(الأزدي، ١٩٩١ م، ٤٠٢)

وهذا يدل على أن كمء مفرد، وكمأة جمع " وقال ابن السكيت: "وتقول هذا كمء وهذا كمان وهؤلاء أكمؤ ثلاثة فإذا كثرت فهي الكمأة" (ابن السكيت، ١٩٤٩ م، ١٤٨) قال الجواليقي: "الكمأة بالهمز والواحدة كمء" (الجواليقي، د: ت، ١٠٤).

قال سيوييه: "باب ما هو اسم يقع على الجميع لم يكسر عليه واحده ولكنه بمنزلة قوم ونفر وذود، إلا أن لفظه من لفظ واحده... وزعم الخليل أن مثل ذلك الكمأة، وكذلك الجبأة، ولم يكسر عليه كمء" يريد أن الكمأة جمع للكمء لا على سبيل التكسير، وتصغيره كميئة ولو كان مكسراً لوجب أن يقال كميئات، (سيوييه، ١٩٨٨ م، ١/٣٢٧). قال السيوطي: "كل اسم جنس جمعي فإن واحده بالتاء وجمعه بدونها كسدر وسدر ونبق ونبقة إلّا أحرفاً جاءت بالعكس نواذر وهي: الكمأة جمع كمء والفقعة جمع فقع، ضرب من الكمأة" (السيوطي، ١٩٩٨ م، ٢/١٠٤) وقال الخضري: "والأكمؤ بهمز آخره جمع كمء كأفلس وفلس والكمء: واحد الكمأة، لأنها اسم جنس جمعي له على خلاف الغالب من كون التاء في المفرد، وهي نبت في البادية له ثمر يجنى" (الصبان، ١٩٩٧ م، ١/٣٧٢). وقال ابن منظور: "الكمأة واحدها كمء على غير قياس وهو من النواذر فإن القياس العكس الكمء نبت يُنقَضُ الأرض فيخرج كما يخرج الفطر والجمع أكمؤ وكمأة (ابن منظور، ١٤١٤ هـ، ١/١٤٧).

وأرى جواز الأمرين كونها جمعاً ومفرداً كما قال منتجع، وما ذهب إليه أبو خيرة قوى؛ لأنه على القياس وإن كان نادراً، لكن لا ينفي القول الثالث القائل: للواحد كمء وللجنس كمأة؛ فاسم الجنس الجمعي يفرق بينه وبين واحده بالتاء غالباً نحو: تمر وتمرّة، ومن القليل أن تكون هذه التاء في اسم الجنس الجمعي لا في مفرده، نحو: كمأة للمفرد، وكمء للجمع، على غير القياس؛ لأن القياس الواحد منه بالتاء، وإذا حذفت كان للجمع، ف(كمأة) للواحد وجمعها (كمء) وكذلك الجبأة جمعها الجبء، ولكن الصحيح هو العكس؛ وهذا من نواذر العربية.

مسألة التذكير والتأنيث في كلمة (الفردوس):

جاء في مجلس أبي حاتم مع التوزي عند الأخفش، حدثنا أبو حاتم سهل بن محمد قال: "كنت عند أبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش، وعنده التوزي، فقال لي: يا أبا حاتم، ما صنعت في كتاب المذكر والمؤنث؟ قلت: قد عملت في ذلك شيئاً، قال: فما تقول في الفردوس؟ قلت: مذكر، قال: فإن الله يقول: ﴿هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [المؤمنون: ١١]. قال: قلت: ذهب إلى الجنة فأنث، فقال لي التوزي: يا غافل، أما تسمع الناس يقولون: نسألك الفردوس الأعلى، فقلت له: يا نائم، الأعلى ها هنا أفعل وليس بفعل" (الزجاجي، ١٩٨٣ م، ٤١).

هذا مجلس يدور حول الفردوس فالتوزي يرى أنه مؤنث ويستدل بالآية الكريمة ﴿الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [المؤمنون: ١١] بعودة الضمير المؤنث عليه، ويرد أبو حاتم

أن عودة الضمير حملاً على المعنى، قال الزمخشري: "أنث الفردوس على تأويل الجنة، وهو: البستان الواسع الجامع لأصناف الثمر" (الزمخشري، ١٤٠٧ هـ، ٣/١٧٧) وقال الألوسي: "مما يؤنث ويذكر، وذكر بعضهم أن التأنيث باعتبار أنه اسم للجنة أو لطبقته العليا" (الألوسي، ١٤١٥ هـ، ٩/٢١٥). وقال الهروي: "الفردوس مذكر وإنما أنث في قوله: ﴿الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ لأنه عني به الجنة" (الهروي، ٢٠٠١ م، ١٣/١٠٤). وقال ابن سيده: "وإنما يذهب في تأنيث الفردوس إلى معنى الجنة، ومن ذلك (البحيم) يذكر ويؤنث وفي التنزيل ﴿وَإِذَا الْجَحِيمُ سُعِّرَتْ﴾ [التكوير: ١٢]. وهي النار المستحكمة المتلظية، وجهنم مؤنثة وأسماؤها مؤنثة" (ابن سيده، ١٩٩٦ م، ١٤٦/٥).

وأرى أن ما ذهب إليه أبو حاتم أولى وأقوى؛ لأن ما ذهب إليه التوزي رده أبو حاتم بالحجة الدامغة؛ فالضمير في (فيها) يعود إلى الفردوس على أساس معناها؛ لأن معناها الجنة، فأنث بمعناها

لا بلفظها، فهي الجنة والجنة مؤنثة بلفظها، والحمل على المعنى كثير في اللسان العربي، من ذلك قول عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

وَكَاَنَّ مَجْنِي دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَّقِي ثَلَاثُ شُخُوصٍ كَاعِبَانِ وَمُعْصِرُ

(ابن أبي ربيعة، ١٩٥٢ م، ٩٢)

فأنث و(الشخوص) مذكر؛ نظراً إلى أن مسمى العدد نساء، وبين ذلك بقوله: كاعبان ومعصر، ومنه أيضاً قول الشاعر:

وإِنَّ كِلَاباً هَذِهِ عَشْرُ أَبْطُنٍ وَأَنْتَ بَرِيءٌ مِنْ قِبَائِلِهَا الْعَشْرِ

(المبرد، ١٩٩٧ م، ٢/١٨٦)

فأنث (البطن) وهو مذكر؛ نظراً إلى معنى القبيلة، كما أن استشهاد التوزي بقول الناس: نسألك الفردوس الأعلى، فقد قال أبو البقاء الحنفي: "الأعلى: هي من صفات الذكران؛ لأنه (أفعل) كـ(الأكبر) و(الأصغر) وعليه: الفردوس الأعلى، والعليا والكبرى والصغرى من صفات الإناث" (أبو البقاء الحنفي، د: ت، ١٥١).

مسألة ألف (علقى)

جاء في مجلس أبي عبيدة مع أبي عثمان المازني، حدثني أبو عثمان المازني قال: قال لي أبو عبيدة: ما أكذب النحويين؟ فقلت له: لم قلت ذلك؟ فقال: يقولون إن هاء التأنيث لا تدخل على ألف التأنيث، وأن الألف التي في علقى ملحقة وليست للتأنيث، قال: فقلت: وما أنكرت من ذلك؟ قال: سمعت رؤبة ينشد:

فَحَطُّ فِي عِلْقَى وَفِي مُكُورٍ

(رؤية، ١٤١٦هـ، ٢٩)

فقلت له: فما واحد العلقى؟ قال لي: علقاة، قال أبو عثمان: فلم أفسره له؛ لأنه كان أغلظ من أن يفهم مثل هذا، وحق ذا أن يكون علقى جمعاً موضوعاً على غير علقاة، ولكن كالشاء من شاة، ومن زعم - وهو قول أبي العباس - أن شاء جمع شاة على لفظها كتمرة وتمر فإنما يقول: الهمزة بدل من الهاء لازم، وذلك أن شاة حذفت منها هاء، ولو جاء على تمره وتمر لقلنا في الجميع شاة فاعلم، فوصلنا بالهاء؛ لأن حق شاة شاهة، وقد كانت الهمزة تبدل من الهاء للمجاورة فقط، وبدلها هاهنا لنفي اللبس، ألا ترى أنها مبدلة في قولك ماء، فاعلم، فإذا صغرت قلت مويه، وإذا جمعت قلت أمواه ومياه، فمن قال هذا قال: فقولهم للشاء شوي، مما تقاربت ألفاظه بمدخلتها، وليس من لفظ شاة وشاء على هذا القول، قال المبرد: فقلت للمازني: فما تقول أنت؟ قال: القول فيه أن علقى إذا لم ينصرف في النكرة فإنما هو اسم مأخوذ من لفظ علقى الذي ينصرف وليس به، والألف فيه ملحقة، فعلق على التأنيث، فهو مشتق من لفظه، ومعناه كمعناه، ألا ترى أنك تقول: سبطر في معنى السبط ولفظه، وليس هو إياه بعينه ولا مبنياً عليه، وإنما هو بمنزلة اسم وافق اسماً في معناه، وقاربه في لفظه، وكذلك لآل لصاحب اللؤلؤ، وهذا البناء لا يكون في ذوات الأربعة، وإنما هو اسم مشتق من اللؤلؤ وفي معناه، وليس بمبني عليه، فإذا كان الألف في علقى للتأنيث لم يجوز أن يكون واحداً علقاة، لأن تأنيثاً لا يدخل على تأنيث " (الزجاجي، ١٩٨٣ م، ٤٢).

في هذا المجلس يظهر أن أبا عبيدة يرى أن الألف في (علقى) للتأنيث، وأن علامة التأنيث لا تدخل على علامة التأنيث وإذا قلت: علقاة واحدة؛ اجتمعت فيها علامتا تأنيث؛ الألف والتاء؛ وهذا يخالف القاعدة النحوية في أنه لا تجتمع علامتا تأنيث في اسم واحد؛ ولذا قال: ما أكذب النحويين؟ قال السمين الحلبي: " وإنما استغلظه المازني؛ لأن الألف التي للإلحاق تدخل عليها تاء

التأنيث دالة على الوحدة فيقال: أرطى وأرطاة، وإنما الممتنع دخولها على ألف التأنيث نحو: دعوى وصرعى، وأما عدم تنوين (علقى) فلأنه سمى بها شيئاً بعينه، وألف الإلحاق المقصورة حال العلمية تجري مجرى تاء التأنيث فيمتنع الاسم الذي هي فيه، كما تمتنع فاطمة، وتنصرف قائمة" (السمين، ١٤٠٦هـ، ٩/٤٧٤) وقال ابن السراج: "ولا تكون الألف ملحقة أبداً إلا أن تكون آخرأ نحو(علقى) وتعرف أنها ملحقة إذا رأيتها منونة في كلام العرب لأنها إنما تكون للتأنيث في نحو: عطشى وبشرى، فإذا لم تكن للتأنيث كانت ملحقة وكانت منونة نحو(علقى ومعزى) لأنها منونة" (ابن السراج، ١٩٨٨م، ٣/٣٥٣) وقال سيويه: "ألا ترى أنهم إذا أنشوا قالوا: علقاة وأرطاة؛ لأنها ليستا ألفي تأنيث" (سيويه، ١٩٨٨م، ١/٢٢٠): وقال ابن سيده: "أما (فَعَلَى) فتكون ألفها للإلحاق وللتأنيث؛ فمما جاء ألفه للإلحاق ولم يُؤنَّث قولهم: الأرطى، فيمن قال أديم مأروط وانصرف في النكرة؛ لأن ألفها لغير التأنيث ولذلك قالوا أرطاة، فألحقوا التاء، فلو كانت للتأنيث لم تدخله التاء ألا ترى أنه لا يجتمع في اسم علامتان للتأنيث فكل ما جاز دخول التاء عليه من هذه الألفاظ علم أنها للإلحاق دون التأنيث، ومثل الأرطى فيما وصفت لك العلقى؛ لأنهم قد قالوا: علقاة، وزعم أن بعض العرب أنث العلقى وأن رؤبة لم ينوّه في قوله: فَحَطَّ في عَلْقَى وفي مُكُورٍ" (ابن سيده، ١٩٩٦م، ٥/٦٠) وقال ابن جني: "وعلى هذا قولهم: علقاة، فالألف في(علقاة) ليست للتأنيث لمجيء هاء التأنيث بعدها وإنما هي للإلحاق ببناء(جعفر وسلهب) فإذا حذفوا الهاء من علقاة قالوا: علقي، غير منون ... وهي في علقاة للإلحاق؛ أفلا ترى أن من ألحق الهاء في علقاة اعتقد فيها أن الألف للإلحاق ولغير التأنيث فإذا نزع الهاء صار إلى لغة من اعتقد أن الألف للتأنيث فلم ينونها كما لم ينونها، ووافقهم بعد نزع الهاء من علقاة على ما يذهبون إليه من أن ألف علقي للتأنيث" (ابن جني، ١٩٨٥م، ٢/٥٥٧) وقال ابن عقيل: "ويمنع صرف الاسم أيضاً للعلمية وألف الإلحاق المقصورة ك(علقى وأرطى) فتقول فيهما علمين: هذا علقي ورأيت علقي ومررت بعلقي، فتمنعه من الصرف للعلمية وشبه ألف الإلحاق بألف التأنيث من جهة أن ما هي فيه والحالة هذه أعني حال

كونه علماً لا يقبل تاء التأنيث فلا تقول فيمن اسمه علقى علقاة كما لا تقول في حبلى حبلاً" (ابن عقيل، ١٩٨٠م، ٣/ ٣٣٤).

أقول: فعلى: بفتح فسكون اسماً كـ(عَلَقَى) واحده علقاة: يصح أن تكون ألفه للتأنيث أو للإلحاق؛ فمن نَوْنٍ عدها للإلحاق، ومن لم ينون جعلها للتأنيث؛ وعلى ذلك أرى أن(علقى) يصح فيها التقديران في حالين مختلفين؛ التنوين، وترك التنوين؛ فمن ترك صرفها في المعرفة جعل ألفها ألف تأنيث وهو الأجود، والمانع لها من الصرف العلمية وشبه ألف الإلحاق بألف التأنيث، ومن صرفها جعل ألفها ألف إلحاق بـ(جعفر) وفي بيت العجاج ترك صرف(علقى) لأنها ليست للإلحاق؛ لأنها لو كانت للإلحاق لَنَوْنُها وإنما هي للتأنيث، ويجوز صرفها على أن تكون للإلحاق، ويؤنث واحده بالتاء، فيقال: علقاة.

مسألة رد الياء إلى الواو:

جاء في مجلس أبي عثمان المازني مع الأخفش سعيد بن مسعدة، قال أبو العباس محمد بن يزيد: قال أبو عثمان المازني: قلت للأخفش: كيف تقول: لقضو الرجل؟ قال: كذا أقول؛ لأنني قلبت الياء واواً لضمة الضاد، قال: فقلت: كيف تسكنها في قول من قال: عَلم الأمر؟ قال: أقول لقَضُو الرجل فأسكن، قلت: فلم لا ترد الواو إلى الأصل إذا كانت الضمة في الضاد قد ذهبت؟ فقال: إني إنما أسكنها من فَعَل، فأنا أنوي الضمة فيها، قلت: وكيف تصغر سماء؟ قال: سُمية، قلت: أليس هي محذوفة من سُمية؛ قال: بلى، قلت: فلم لا تحذف الهاء لأنك تنوي الياء التي حذفتها؟ قال: ليس هذا مثل لقضو الرجل، قال: فسألته الفصل، فلم يكن عنده شيء، فسألت أبا عمر الجرمي فشغب علي، قال أبو عثمان: وأنا أقول: إن هذا لا يلزم؛ لأن التصغير عندي يستأنف على حد آخر، قال أبو العباس: ولم يصنع أبو عثمان شيئاً، قال: ونحن نقول: لقضُو الرجل ولقضُو الرجل، فنسكن ونحرك، ولم نقل قط في مثل سماء سُمية، نحو تصغير عطاء، لأننا نقول عطِيٌّ، فلما لم نقله صار

بمنزلة ما ليس في الكلام، فكأننا حقننا شيئاً على ثلاثة أحرف ليس فيها هاء التأنيث فجئنا في تحقيره بهاء التأنيث، كما نقول في هند هندية، وفي دلو: دُلَّةٌ".

في هذا المجلس يسأل المازني الأخفش لم لا ترد الواو إلى أصلها مع زوال الإعلال وهو ضم ما قبلها، فرد الأخفش أن الضمة منوية، أي: مقدرة، ثم استدل المازني بحذف الياء وعدم نيتها عند تصغير (السما) على (سُمية) أي: مثلما لم تنو الياء المحذوفة في (سُمية) كذلك لا تنوى الضمة المحذوفة، قال ابن مالك: "يجوز بناء الفعل للتعجب على (فَعَل) فإن كانت لامه ياءً صارت واواً؛ لتطرفها بعد ضمة نحو: قَضُو، بمعنى ما أقضاه" (ابن مالك، ٢٠٠٢م، ١٢٧) وقال العكبري: "وأما (فَعَل) مثل ظرف فتصير الياء فيه واواً نحو: قَضُو الرجل، ورضو الثوب؛ لثلاث تقع الياء بعد ضمة فلو سكنت العين لم يردد الأصل بل تقول: قَضُو الرجل ورضي زيد، بسكون الضاد؛ لأن السكون في الضاد عارض" (العكبري، ١٩٩٥م، ٣٩٤/٢) وقال السيوطي: "وتبدل الواو أيضاً بعد الضم من الياء الواقعة لام (فَعَل) ك(رَمُو) و(قَضُو)" (السيوطي، د:ت، ٣/٤٧٥). وقال الرضي الإستراباذي: "التخفيف وما حذف للتخفيف يكون في حكم الثابت الملفوظ به، ألا ترى أنهم يقولون: يَقْضُو الرجل بالسكون، ورضي بالسكون، ولا يردون الياء والواو إلى أصلها وذلك أن أصل (قَضُو) قضي بالياء؛ لأنه من لفظ (قضيت) ورضي من الواو من الرضوان لم يردوا ذلك الأصل حيث كان حذف هذه الحركات للتخفيف فهو في حكمه الملفوظ به" (الإستراباذي، ١٩٧٥م، ١٢٦/٢).

وأرى أن ما ذهب إليه الأخفش من حذف الضمة للتخفيف مع كونها منوية رأي سديد؛ فالياء المتحركة تبدل واواً إذا كانت لام (فَعَل) نحو: قَضُو الرجل، وهذا مختص بفعل التعجب، وأصله: قضي، من قضى يقضي، انضم ما قبلها إذا جيء به على وزن (فَعَل) وقعت الياء متطرفة لام فعل وقبلها ضمة، فوجب قلب الياء واواً؛ فلا تجيء اللام ياء إذا كانت العين مضمومة لما في ذلك من

الثقل، ويستوي في ذلك الاسم والفعل، إذ لم تب العرب على هذا البناء من الأساس، ولكنهم إذا احتاجوا إلى ذلك لغرض عارض أجروا تغييراً يجنبهم هذا الثقل، ففي الفعل إذا أرادوا مثلاً صيغة (فعل) للتعجب من يائي اللام قلبوها واواً نحو: قَضَوْا؛ وتجنب مجيء الياء بعد الضم ثابت في كتب التصريف. أما استدلال المازني بحذف الياء عند تصغير (سُمَيَّة) فقد قال سيبويه: "قلت: فما بال سماء، قالوا: سُمَيَّة؟ قال: من قبل أنها تحذف في التحقير، فيصير تحقيرها كتحقير ما كان على ثلاثة أحرف، فلما خَفَّتْ صارت بمنزلة دلٍ، كأنك حقرت شيئاً على ثلاثة أحرف" (سيبويه، ١٩٨٨م، ١/٢٨٩).

وأرى أن السبب في حذف الياء في تصغير سماء (سُمَيَّة) لأن هذه الياء لا يستعمل إلا حذفها فلذلك دخلت الهاء وصارت بمنزلة ما أصله الثلاثة؛ فهي رباعية بمدة قبل لامه المعتلة وتصغيره (سُمَيُّو) على (فُعِيل) فإذا أجريت عليه الإعلال قلت (سُمَيِّي) بثلاث ياءات؛ الأولى للتصغير والثانية بدل المدة والثالثة بدل لام الكلمة الهمزة المنقلبة عن الواو؛ لأن أصل (سماء) هو (سما) من سما يسمو؛ فوقع في الآخر بعد ياء التصغير ياءان، وهذا لا يقع في فصيح الكلام، فوجب الحذف؛ فحذفت الثالثة لتوالي الأمثال فبقي ثلاثياً (سُمَيِّي) فإذا زدت التاء، وزيادتها واجبة فيه، قلت: سمية، والتاء للفرق بينها وبين سماء المطر فإنه مذكر، لأن السماء تذكر وتؤنث، والتذكير قليل، وكأن التذكير جمع سماوة، مثل: حمامة وحمام، فالسماء إذا أردت المطر مؤنثة، يقال أصابتنا سماء مروية وأسمية كثيرة، وتصغيرها سمية، وإذا أردت بالسماء السقف ذكّرت، كما قال الله عز وجل: ﴿الْأَسْمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ﴾ [المزمل: ١٨].

مسألة أصل (طيف):

جاء في مجلس الأصمعي مع الكسائي، حدثنا أبو عثمان المازني قال: "حدثنا الأصمعي قال: قلت للكسائي: طيف من الشيطان، ما هو من الفعل؟ قال: فيعل، ولكنه حذف كما قيل: مِيت

وميت، وهين وهين، قال أبو عثمان: وكان عند الكسائي أنه طيف فحذف فقال طيف، قال أبو عثمان: وهذا اعتلال نحوي، ولكن الاشتقاق يرده، قال الأصمعي: فقلت له: أخطأت، فقال: ما يدريك؟ فقلت: يقال طاف يطيف طيفاً إذا ألم، مثل باع يبيع بيعاً، ثم أنشدته فقلت: أنشدني ابن أبي طرفة الهذلي:

مَا لِذُبْيَةٍ مُنْذُ الْيَوْمِ لَمْ أَرَهُ وَسَطَ النَّدَى وَلَمْ يُلْمَمْ وَلَمْ يَطِفْ

(الهذلي، ١٣٨٤هـ، ١٥٥)

قال أبو عثمان: ففي هذا القول هو فعل مثل: بيع " (الزجاجي، ١٩٨٣ م، ٥٥).

يرى الكسائي في هذا المجلس أصل (طيف) هو (فعل) بالتشديد مثل: ميت فخفف بحذف يائه فصار (ميت) فخطئه الأصمعي بأن وزن (طيف) هو (فعل) فهي مصدر مثل: باع يبيع بيعاً، قال ابن جرير: "يجوز أن يكون الطيف مخففاً عن (طيف) مثل (ميت) و (ميت)" (٢٠٠٠ م، ١٣ / ٣٣٤) وقال الفخر الرازي: "اختلفوا في الطيف فقل إنه مصدر، وقال أبو زيد يقال: طاف يطوف طوفاً وطوفاً إذا أقبل وأدبر، وأطاف يطيف إطفاء إذا جعل يستدير بالقوم ويأتيهم من نواحيهم، وطاف الخيال يطيف طيفاً إذا ألم في المنام، قال ابن الأنباري: وجائز أن يكون طيف أصله طيف، إلا أنهم استثقلوا التشديد، فحذفوا إحدى الياءين وأبقوا ياء ساكنة، فعلى القول الأول هو مصدر، وعلى ما قاله ابن الأنباري هو من باب هين وهين وميت وميت، ويشهد لصحة قول ابن الأنباري قراءة سعيد بن جبير إذا مسهم طيف بالتشديد. هذا هو الأصل في الطيف" (الرازي، ١٤٢٠هـ، ١٥ / ٤٣٧) قال السمين الحلبي: "فأما طيف ففيه ثلاثة أوجه، أحدها: أنه مصدرٌ من طاف يطيف ك (باع يبيع) وأنشد أبو عبيدة:

أَنْى أَلَمْ بِكَ الْخِيَالُ يَطِيفُ وَمَطَافُهُ لَكَ ذُكْرَةٌ وَشُعُوفٌ

(أبو عبدة، ١٩٨٨ م، ١/ ٣٣٧)

والثاني: أنه مخفف من (فَيْعِل) والأصل (طَيْف) بتشديد الياء فحذف عين الكلمة كقولهم: في مَيْت (مَيْت) وفي لَيْن (لَيْن) وفي هَيْن (هَيْن) ثم طَيْف الذي هو الأصل يحتمل أن يكون من (طاف يطيف) أو من (طاف يطوف) والأصل: طَيَّوْف فقلب وأدغم وهذا قول أبي بكر بن الأنباري، والثالث: أن أصله (طَوْف) من طاف يطوف، فقلبت الواو ياءً". (السمين، ١٤٠٦ هـ، ٥/ ٥٤٥) قال السهيلي: "الطيف مصدر طاف الخيال يطيف طيفاً، ولكن لا يقال للخيال هو طائف على وزن اسم الفاعل من طاف؛ لأنه لا حقيقة للخيال فيرجع الأمر إلى أنه هو الطيف وهو توهم وتخيل فإن كان شيء له حقيقة قلت فيه طائف وفي مصدره طيف كما في التنزيل: ﴿طَيْفٌ مِنَ الشَّيْطَانِ﴾ [الأعراف: ٢٠١] وقد قرئ أيضاً ﴿طَيْفٌ مِنَ الشَّيْطَانِ﴾ لأن غرور الشيطان وأمانيه تشبه بالخيال وما لا حقيقة له" (السهيلي، ٢٠٠٠ م، ٧/ ٢٥٠).

وأرى أن الوجهين صحيحان؛ أن يكون مصدراً من طاف يطيف طيفاً، كقول الأصمعي ويجوز أن يكون (الطيف) على وزن (فيعل) مخففاً عن (طَيْف) كما قال الكسائي وهو أرجح القولين؛ فيكون من طاف يطيف، مثل: لَيْن، من لان يلين، أو من طاف يطوف مثل (هَيْن) من هان يهون، وأصله: طيوف، فخفف كـ (ميت) وهو أن الواو تقلب في الثانية ياء وتدغم الأولى فيها؛ لأن طاف المشددة يحتمل أن يكون من (طاف يطيف) ويحتمل أن يكون من (طاف يطوف) وتؤيده قراءة سعيد بن جبير (طَيْفٌ) بتشديد الياء، (القرطبي، ١٩٦٤ م، ٧/ ٣٤٩).

مسألة كلمة (الشراء) ممدود أو مقصور:

جاء في مجلس أبي محمد مع أبي عبيد الله والكسائي، قال أبو محمد: سألتني أبو عبيد الله ونحن

بعيساباذ (الحموي، ١٩٩٥ م، ١/ ٤٦١) فقال: "ما تقول يا أبا محمد في الشراء، مقصور أو ممدود؟ قلت له: ممدود، قال: والكسائي حاضر، قال: فسأل الكسائي فقال: مقصور، قلت: أخطأ الكسائي، قال: وكيف ذاك؟ قلت له: كيف تجمع شري؟ قال: أشرية، قلت: فإن هذا دليل على أن شراء ممدود؛ لأن كل ممدود جماعة بالهاء، مثل قولك: كساء وأكسية، وبناء وأبنية، وسماء وأسمية، وفناء وأفنية، فقال الكسائي: ما سمعت أعرابياً إلا وهو يقصره، فقلت: برح الخفاء (الميداني، د: ت، ١/ ٩٥)، ادع بالأعراب فهم ها هنا حولك - وقد كانت أصابتهم جماعة - فدعا منهم بعدة فدخلوا عليه، قال أبو محمد: فكلمت الأعراب الفصحاء وناشدتهم الشعر حتى عرفنا مذاهبهم في العلم، ثم قلت للكسائي: ترضى أن يكونوا بيننا وبينك؟ قال: نعم. فقلت لأفصحهم: كيف تقول في الكلام: اكتب هذا في شرك، قال: سبحان الله، اكتب هذا في شركك، فمد، فحجل الكسائي" (الزجاج، ١٩٨٣ م، ١٢٩).

في هذا المجلس يرى أبو محمد اليزيدي أن (الشراء) ممدود معضداً ذلك بالقياس وهو جمع الشراء أشرية بالهاء؛ فإن كل ممدود جماعه بالهاء، وبالسماح من الأعراب، ويرى الكسائي أن (الشراء) مقصور لا غير، قال ابن قتيبة: "الشراء يمد ويقصر وإذا قصر كتب بالياء" (ابن قتيبة، ١٤٠٢ هـ، ٦٣) وقال الجوهري: "الشراء يمد ويقصر يقال: شريت الشيء أشريه شراء إذا بعته وإذا اشتريته أيضاً وهو من الأضداد قال ابن بري شاهد الشراء بالمد قولهم في المثل: لا تغتر بالخرة عام هدايتها ولا بالأمّة عام شرائها" (الجوهري، ١٩٨٧ م، ٦/ ٣٩١).

وأرى جواز الأمرين وإن كان المد أشهر وأقيس؛ وفقاً للقاعدة الصرفية والسماح كما بين ذلك أبو محمد اليزيدي في المجلس، فإن (فَعَال) المعتلة جمعه (أفَعلة) كـ (شراء، أشرية) أما الكسائي يعتمد على السماع بدليل قوله: ما سمعت أعرابياً إلا وهو يقصره، لكن قصره على القصر دون المد ليس مستحسنًا؛ فقد رده الأعراب، فالمد لغة الحجاز والقصر لغة نجد؛ وما كان لغة قوم لا يجوز رده.

مسألة حذف التاء من (زوج):

جاء في مجلس أبي حاتم مع الأصمعي، أخبرنا أبو بكر قال: حدثني أبو حاتم، قلت للأصمعي: يقال للرجل زوجٌ، وللمرأة زوجٌ، ومن أهل الحجاز من يقول زوجةً وفلانة زوجة فلان، ورأيت الأصمعي كأنه أنكره، فأنشدته قول ذي الرمة، وقد كان قرئ عليه شعر ذي الرمة فلم ينكره:

أَذُو زَوْجَةٍ بِالْمُضَرِّ أَمْ ذُو خُصُومَةٍ أَرَأَيْكَ لَهَا بِالْبُضْرَةِ الْعَامِ ثَاوِيَا

(ذو الرمة، ١٩٨٢ م، ٨٥)

فقال: ذو الرمة طالما أكل المالح والبقل في حوانيت البقالين، وقد قرأنا عليه قبل هذا لأفصح الناس فلم ينكره:

فَبَكَى بَنَاتِي شَجَوَهُنَّ وَزَوْجَتِي وَالْأَقْرَبُونَ إِلَيَّ، ثُمَّ تَصَدَّعُوا

وقال آخر:

مِنْ مَنَزَلِي قَدْ أَخْرَجْتَنِي زَوْجَتِي تَهْرُ فِي وَجْهِي هَرِيرَ الْكَلْبَةِ

(السيوطي، ١٩٩٨ م، ٣٣٣/٢)

وإنما لجَّ الأصمعي لأنه كان مولعاً بأجود اللغات، ويرد ما ليس بالقوي، وذلك الوجه أجود الوجهين" (الزجاج، ١٩٨٣ م، ١٥٠).

في هذا المجلس ينكر الأصمعي أن يقال: زوجة، بالتاء، ويرد قول ذي الرمة وهو فصيح ويقول: إن ذا الرمة طالما أكل المالح والبقل في حوانيت البقالين، يريد أنه قد تحضر، وذلك كناية عن

طول مكثه في الحاضرة مما أثر في توهين لغته، قال ابن سيده: "الزوج: يذكر ويؤنث، يقال: فلان زوج فلانة وفلانة زوج فلان، هذا قول أهل الحجاز قال الله تعالى: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ [الأحزاب: ٣٧]". (ابن سيده، ١٩٩٦ م، ١٤٧/٥).

وأرى أن الوجهين صحيحان؛ فما ذهب إليه الأصمعي أفصح وهي لغة أهل الحجاز وأزد شنوءة، فالزوج عندهم يقع على الذكر والأنثى جميعاً، وعلى واحد منهما، الرجل زوج المرأة والمرأة زوج الرجل بغير التاء، وذلك أفصح عند العلماء وأصح وبه جاء التنزيل: ﴿فَقُلْنَا يَا آدَمُ إِنَّ هَذَا عَدُوٌّ لَّكَ وَلِزَوْجِكَ﴾ [طه: ١١٧]. ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ﴾ [النساء: ٢٠]. وأهل نجد يقولون: (زوجة) بالتاء للأنثى وهي صحيحة ولا لحن فيها، وفي صحيح مسلم من حديث أنس أن النبي ﷺ قال في صفة: "يا فلان هذه زوجتي فلانة". (مسلم، ١٩٥٥ م، ٢١٧٤) وقال الفرزدق:

وَإِنَّ الَّذِي يَسْعَى لِيُفْسِدَ زَوْجَتِي
كَسَاعٍ إِلَى أَسَدِ الشَّرَى يَسْتَيْلُهُ

(الفرزدق، ١٣٥٤ هـ، ٨٧)

مسألة (أولق) ينصرف أو لا ينصرف:

جاء في مجلس الكسائي مع يونس وابن أبي عيينة، حدثنا المغيرة بن محمد المهلب قال: حدثنا أبي، وحدثنا محمد بن يزيد النحوي عن التوجي قال: "لما دخل الكسائي البصرة أول دخلة جلس في حلقة يونس ينتظر خروجه، فسأله ابن أبي عيينة عن (أولق) ينصرف أو لا ينصرف، فقال: أولق أفعل لا ينصرف، قال ابن أبي عيينة: خطأ والله! وخرج يونس فسئل عن أولق، فقال: هو فوعل وليس بأفعل؛ لأن الهمزة فاء الفعل؛ لأنك تقول: رجل مألوق فتثبت الهمزة، وكذلك أرنب ينصرف لأنه فعلل؛ لأنك تقول: أرض مؤرنب، فتثبت الهمزة، والمألوق: المجنون". (الزجاجي، ١٩٨٣ م، ١٩٤).

قال سيبويه: "أولق، فإن أولقاً إنما الزيادة فيه الواو، يدلک على ذلك قد ألق الرجل فهو مألوق، ولو لم يتبين أمر أولق لكان عندنا أفعل؛ لأن أفعل من هذا الضرب أكثر من فوعل": (سيبويه، ١٩٨٨ م، ٣/ ١٩٥) ثم قال: "وأما أولق فالألف من نفس الحرف، يدلک على ذلك قولهم: ألق الرجل وإنما أولق فوعل، ولولا هذا الثبت لحمل على الأكثر" (سيبويه، ١٩٨٨ م، ٣/ ٣٠٨) وقال ابن مالک: "إن سقط حرف اللين في بعض التصاريف فهو زائد، والهمزة أو الميم أصل كواو (أولق) - وهو الجنون - فإنها زائدة لسقوطها في قولهم: ألق الرجل ألقاً فهو مألوق، أي: جُنْ، هذا هو الأشهر، وبعض العرب يقول: وُلِقَ وَلَقاً فهو مولوق، بمعنى جُنْ أيضاً... فعلى هذا يكون وزن (أولق) أَفْعَلْ، وعلى الأول يكون وزنه فوعلاً" (ابن مالک، ٢٠٠٢ م، ١٢٩): "وقال المبرد: "فأما أولق فإن فيه حرفان من حروف الزيادة: الهمزة والواو، فعند ذلك تحتاج إلى اشتقاق؛ ليعلم أيهما الزائدة، تقول فيه: ألق الرجل فهو مألوق، فقد وضح لك أن الهمزة أصل والواو زائدة؛ لأن الهمزة في موضع الفاء من الفعل؛ فقد وضح لك أنها فوعل". (المبرد، ١٣٨٦ هـ، ٣/ ٣١٦) وقال أبو البقاء العكبري: "وأما أولق ففيه قولان: أحدهما: أنه أفعل من الولق وهو السرعة ومنه قوله تعالى: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ﴾ [النور: ١٥] على قراءة من قرأ بكسر اللام وتخفيف القاف وضمها، ومنه قيل للأحق: أولق لسرعته فعلى هذا لو سميت به لم تصرفه، والقول الثاني: هو فوعل والواو زائدة والدليل عليه قوله للمجنون مألوق ومؤولق على مفعول ومفعول، ويجوز أن تكون من الولق أيضاً وتكون الهمزة مبدلة من واو كما أبدلت واو أوصل همزة" (العكبري، ١٩٩٥ م، ٢/ ٢٣٤).

وأرى جواز الوجهين في وزن أولق: (فوعل، أفعل) الأول: فوعل وهو الأرجح والواو زائدة بدليل سقوطها في وزن: أَلِقَ - بالبناء للمفعول - يقال ألق فهو مألوق، والهمزة أصلية، فهو مصروف في المعرفة والنكرة، الثاني: أفعل من وَلَقَ - بالبناء للفاعل - يلق فهو مولوق، إذا أسرع، والواو أصلية وحذفت لوقوعها بين ياء وكسرة، أما الهمزة فهي زائدة هنا.

مسألة وزن (نكتل):

جاء في مجلس أبي عثمان المازني مع يعقوب بن السكيت، أخبرنا أبو إسحاق الزجاج قال: أخبرنا أبو العباس محمد بن يزيد، عن أبي عثمان قال: "جمعني وابن السكيت بعض المجالس، فقال لي بعض من حضر: سله عن مسألة، وكان بيني وبين ابن السكيت ود، فكرهت أن أتهجمه بالسؤال؛ لعلمي بضعفه في النحو، فلما ألح علي قلت له: ما تقول في قول الله جل وعز: ﴿فَأَرْسِلْ مَعَنَا آخَنًا نَكْتَلُ﴾ [يوسف: ٦٣] ما وزن نكتل من الفعل ولم جزمه؟ فقال: وزنه نفعل، وجزمه لأنه جواب الأمر، قلت له: فما ماضيه؟ ففكر وتشور، فاستحيت له، فلما خرجنا قال لي: ويحك ما حفظت الود، خجلتني بين الجماعة، فقلت: والله ما أعرف في القرآن أسهل منها، قال: وزن نكتل نفعل من اكنال يكتال، وأصله نكتيل، فقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم حذفت الألف لسكونها وسكون اللام فصار نكتل" (الزجاجي، ١٩٨٣ م، ٢٣٠).

أقول إن القولين صحيحان؛ فما ذهب إليه أبو عثمان المازني هو أن وزن نكتل (نفعل) وأصله (نكتيل) بفتح التاء وكسر الياء التي هي عين الكلمة بوزن نفعل، من الكيل، مثل: نكتل ونغتم، فقلبت الياء ألفاً لتحرك ما قبلها، ثم حذفت الألف؛ لالتقاء الساكنين في حال الجزم في جواب الأمر لئلا يلتقي ساكنان فصار: نكتل، وما قاله يعقوب بن السكيت صحيح أيضاً على اعتبار اللفظ بوزن الكلمة على ما هي عليه الآن، وقد قال السمين الحلبي مؤكداً قول ابن السكيت، وهذا ليس بخطأ؛ لأن الصرف نص على أنه إذا كان في الكلمة حذف أو قلب حذفت في الزنة وقلبت فنقول: وزن بُعْتُ وَقُمْتُ: فِعْتُ وفُعْتُ، ووزنُ عِدْ، عِلْ، ووزنُ نَاءٍ: فَلَعْ، وإن شئت أتيت بالأصل، فعلى هذا لا خطأ في قوله: وزن نَكْتَلُ نَفْتَلُ؛ لأنه اعتبر اللفظ لا الأصل "ف(نكتل) وزنه الآن نفعل، وبحسب الأصل نفعل (ابن السكيت، ١٤٠٦ هـ، ٥١٨/٦)".

خاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وقد أنعم علي بإتمام هذه الدراسة وهذه نتائجه:

- كتاب (مجالس العلماء) موسوعي يحتوي على معارف متنوعة ومسائل مختلفة؛ ففيه علوم القرآن والفقه والأنساب والشعر، ولكنه منصب بصفة خاصة على اللغة والنحو والصرف.
- لم تظهر الدراسة رأي الزجاجي النحوي؛ لأنه كان يذكر المجلس متضمناً المسألة والذين اختلفوا فيها وحججهم وانتصار بعضهم على بعض دون أن يذكر رأيه في تلك المسألة، ولعله أراد الموضوعية في ذلك.
- هذه المجالس عبارة عن مناظرات ومحاورات وجدال لغوي تم بين العلماء.
- أظهرت الدراسة أسلوب علماء العربية الأوائل في مناظراتهم وطرائقهم في التعليل والقياس.
- كانت تلك المجالس بمثابة مدارس العلم؛ فتعرض المسائل العلمية وتناقش وتمحص الآراء فيها.
- لكل قبيلة عربية لهجة خاصة بها تجرى بها ألسنتها يعسر تلقيها غيرها.
- ما كان لغة لقوم من العرب لا يجوز رده ولا تأويله.

وأوصت الدراسة باستخراج الجوانب النحوية والأدبية والبلاغية وغيرها؛ فما زال بكرة يحتاج إلى دراسة، وفيه ثمرات لم تقطف بعد.

المصادر والمراجع

- ابن الأثير، أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- الإستراباذي، نجم الدين محمد بن الحسن الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: وضبط وشرح الأساتذة: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
- الألوسي، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٥ هـ.
- ابن الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري ت (٥٧٧ هـ)، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط ٣، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، سر صناعة الإعراب، تحقيق: د. حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٩٨٥ م.
- الجواليقي، موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر بن الحسن، شرح أدب الكاتب لابن قتيبة، قدّم له: مصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي، بيروت، د: ت.
- الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٤، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي (ت ٦٢٦ هـ)، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، ط ٢، ١٩٩٥ م.

- أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف أثير الدين الأندلسي- (ت ٧٤٥هـ)، البحر المحيط، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ط ١، ١٤٢٠ هـ.
- ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر البرمكي الأربلي (ت ٦٨١هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط ١، ١٩٩٤ م.
- الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط ١، ١٤٠٨ هـ.
- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز (ت ٧٤٨هـ)، سير أعلام النبلاء، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط ٣، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- ذو الرُّمّة، غيلان بن عقبة بن نهيس العدوي (ت ١١٧ هـ)، الديوان، شرح: أبي نصر أحمد بن حاتم الباهلي أحمد بن حاتم الباهلي (ت ٢٣١ هـ) صاحب الأصمعي، رواية: أبي العباس ثعلب، تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان جدة، ط ١، ١٩٨٢ م - ١٤٠٢ هـ.
- الرازي، فخر الدين أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين، مفاتيح الغيب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٣، ١٤٢٠ هـ.
- رؤية بن العجاج، الديوان، شرح الأصمعي، تحقيق الدكتور عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، ١٤١٦ هـ.
- الزبيدي، مرتضى محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية، د: ت.

- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي (ت ٣٣٧هـ):
- اللامات، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط ٢، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥ م.
- مجالس العلماء، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣ م.
- الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، (ت ١٣٩٦هـ)، الأعلام، دار العلم للملايين، ط ١٥، ٢٠٠٢ م.
- الزنجشيري: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٣، ١٤٠٧هـ.
- ابن السراج: أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي، الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، ط ٣، ١٩٨٨ م.
- ابن السكيت: أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، إصلاح المنطق، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف - القاهرة، ط ٤، ١٩٤٩ م.
- السمعاني: أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي المروزي (ت ٥٦٢هـ)، الأنساب، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، ط ١، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢ م.
- السمين الحلبي، شهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم، الدرر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق الدكتور أحمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٤٠٦هـ.
- السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد (ت ٥٨١هـ)، الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، تحقيق: عمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠ م.

- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي (ت ١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسي، المخصص، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر:
- الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، د: ت.
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية - بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- الصبان، أبو العرفان محمد بن علي الشافعي، حاشية الصّبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله (ت ٧٦٤هـ)، الوافي بالوفيات، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- أبو عبيدة، معمر بن المثني التيمي البصري (ت ٢٠٩هـ)، مجاز القرآن، تحقيق الدكتور محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨م.

- ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله (ت ٥٧١هـ)، تاريخ دمشق، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- العكبري، أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار ظليبات، دار الفكر، دمشق، ط ١، ١٩٩٥م.
- ابن العماد الحنبلي، أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد الحنبلي، (ت ١٠٨٩هـ)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط ١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط ٢٠، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- عمر بن أبي ربيعة، ديوان، شرح محمد محيي الدين عبد الحميد، دار السعادة، مصر، ١٣٧١هـ، ١٩٥٢م.
- الفرزدق، الديوان، شرح وتصحيح عبد الله بن إسماعيل الصاوي، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ط ١، ١٣٥٤هـ.
- الفيروزآبادي، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب (ت ٨١٧هـ)، البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط ١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.
- ابن قتيبة الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم، أدب الكاتب، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١، ١٤٠٢هـ.
- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط ٢، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م.
- ابن قنفذ القسنطيني، أبو العباس أحمد بن حسن بن علي بن الخطيب، الوفيات، تحقيق: عادل نويهض، دار الإقامة الجديدة، بيروت، ط ٤، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

- ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين، زاد المعاد في هدي خير العباد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢٧، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- الكفوي، أبو البقاء الحنفي أيوب بن موسى الحسيني القريمي، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت، د: ت.
- ابن مالك، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي الجباني، (ت ٦٧٢هـ) إيجاز التعريف في علم التصريف، دراسة وتحقيق: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، عمادة البحث العلمي، بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢م.
- المبرد أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر (ت ٢٨٥هـ)، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط٣، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر (ت ٢٨٥هـ)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ١٣٨٦هـ.
- مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي، لسان العرب، دار صادر - بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.
- الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري (ت ٥١٨هـ)، مجمع الأمثال، تحقيق: محمد محبي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، لبنان، د: ت.

- ابن النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق بن محمد الوراق البغدادي (ت ٤٣٨هـ)،
الفهرست، تحقيق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت - لبنان، ط ٢، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
- الهروي، أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض
مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ١، ٢٠٠١ م.
- أبو هلال العسكري، الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران (ت نحو
٣٩٥هـ)، جهرة الأمثال، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش، دار
الفكر، بيروت، ط ٢، ١٩٨٨ م.